

وحدانية اﷲ في ذاته



من أين نعرف أن هذا القرآن هو كلام اﷲ؟ من أين يمكن إثبات أن هذا القرآن الذي يتضمن شهادة اﷲ، هو كلام اﷲ؟ والجواب: أن القرآن أثبت انتسابه إلى اﷲ تعالى عن طريق تحدّي الناس، وعن طريق عجز الناس عن مواجهة هذا التحدي، والإتيان بمثل القرآن في جميع الدهور.

وأما الفريق الثاني من الشهود، أعني: الملائكة، فهو يسبح اﷲ باستمرار وعلى الدوام وينزّهه، ويقدرّسه عن كل عيب ونقص وخاصة عن الشريك.

وقد نقلت شهادة هذا الفريق في الكتاب العزيز بنحو آخر، إذ يقول القرآن: (وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ) (الشورى/ 5).

وأما الفريق الثالث من الشهود، أعني: أولي العلم، فهم يشهدون بوحداية اﷲ بالاستلهام من البراهين المتنوعة، كبرهان (الفطرة)، لأن الإنسان يتوجه عند الشدائد، إلى اﷲ الواحد دائماً، وهذا هو خير دليل على وحدانيته سبحانه.

هذا بالإضافة إلى غيره من الأدلة العقلية، وآيات وحدانية ذاته تعالى، التي تهديهم إلى هذه الشهادة.

ففي الآية 11 من سورة الشورى جاء قوله سبحانه هكذا: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ). في الآية الرابعة من سورة الإخلاق نقرأ قوله سبحانه: (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ).

فلماذا ليس □ مثل ولا نظير؟ فهل من غير الممكن أن يكون له نظير؟ أم أن ذلك ممكن - أساساً - ولكن لم يكن □ تعالى نظير ولا مثل من باب المصادفة والاتفاق.

إنّ الدلائل العقلية والقرآنية تهدينا إلى امتناع مثل هذا الكفر والنظير - أساساً - ولذلك يتعيّن علينا أن نتوقف هنا قليلاً ونصغي إلى شهادة العقل.

لقد استدل الفلاسفة الإسلاميون على وحدانية الذات الإلهية المقدسة من طريقين:

أ. الوجود (غير المتناهي) لا يقبل التعدّد.

ب. الوجود (المطلق) لا يقبل التعدّد.

وسنعمد إلى توضيح البرهان الأوّل فحسب، لكونه ذا جذور قرآنية.

والآن يجب علينا إثبات الأمرين بأوضح دليل وبرهان.

أ. وجود □ غير متناه.

ب. الوجود المطلق لا يقبل التعدد.

وسنعمد هنا إلى توضيح البرهان الأوّل فحسب لكونه ذا جذور قرآنية والآن يجب علينا إثبات الأمرين بأوضح دليل.

أ. وجود □ غير متناه.

إنَّ محدودية الموجود ملازمة للتلبس بالعدم.

لنفترض كتاباً طبع بحجم خاص، ثمَّ لننظر إلى كلِّ طرف من أطرافه الأربعة، فإنَّنا نرى أنَّه ينتهي إلى حدٍّ معيَّن ينتهي إليه وجود الكتاب، وحدود حجمه، ولا شيء وراء ذلك.

من هذا البيان نستنتج أنَّ (محدودية) أيَّة حادثة من حيث (الزمان) أو محدودية أي جسم من حيث (المكان) هي أن يكون وجوده مزيجاً بالعدم، وأنَّ المحدودية والتلبس بالعدم متلازمان.

ولذلك فإنَّ جميع الظواهر والأجسام المحدودة (زماناً ومكاناً) مزيجة بالعدم، ويصح لذلك أن نقول في حقِّها بأنَّ الحادثة الفلانية، لم تتحقق في الزمان الفلاني أو أنَّ الجسم الفلاني لا يوجد في المكان الفلاني.

على هذا الأساس لا يمكن اعتبار ذات (□) محدودة، لأنَّ لازم المحدودية هو الامتزاج بالعدم، والشئ الموجود الممزوج بالعدم موجود باطل لا يليق للمقام الربوبي الذي يجب كونه حقاً ثابتاً مائة بالمائة. ويمكننا أن نستدل لإثبات لا محدودية الذات الإلهية بدليل آخر هو: عامل المحدودية منتفية في ذاته؛ ويقصد من (انتفاء عوامل المحدودية في ذاته) أنَّ للمحدودية موجبات وأسباباً، منها: (الزمان والمكان) فهما من أسباب محدودية الظواهر والأجسام.

فالحادثة التي تقع في برهة خاصَّة من الزمان حيث إنَّ وجودها مزيج بالزمان، فمن الطبيعي أن لا تكون هذه الظاهرة في الأزمنة الأخرى. كما أنَّ الجسم الذي يشغل حيزاً ومكاناً معيناً من الطبيعي أن لا يكون في مكان وحيز آخر، وهذا هو معنى (المحدودية). في هذه الصورة لا بدَّ أن يكون وجود □ المنزَّه عن الزمان والمكان منزَّهاً من هذه القيود المحدَّدة.

وحيث لا يمكن تصوُّر الزمان والمكان في شأنه تعالى، لزم وصفه سبحانه باللا محدودية من جانب الزمان والمكان.

وبتعبير آخر، أنَّ الشئ الذي يتصف بالكم والكيف لا بدَّ وأن يكون محدوداً بحدٍّ، إذ لازم اتصاف الشئ بكمية أو كيفية معينة، هو عدم اتصافه بكمية وكيفية أخرى مضادة.

أمَّا عندما يكون الشئ خالياً وعارياً عن أي نوع من أنواع الكيفية والكمية، بل يكون وجوده

أعلى من الاتصاف بهذه الأوصاف فإنّه يكون لا محالة (غير متناه) وغير محدود من هذه الجهات، كما هو واضح وبديهي.

إلى هنا استطعنا أن نثبت لا محدودية الذات الإلهية، وقد حان الأوان أن نثبت المطلوب الثاني، أعني: عدم إمكان تعدّد اللامحدود.

ب. اللامحدود لا يتعدّد.

هذا أمر يتصح بأدنى تأمل، لأنّنا إذا اعتبرنا (اللامحدود) متعدداً فإنّنا نضطر حينئذ. لإثبات الاثنيّة. إلى أن نعتبر كلّ واحد منهما (متناهياً) من جهة أو جهات، ليتمكن أن نقول: هذا غير هذا. لأنّ دينك الشئيين إذا كان أحدهما عين الآخر من كلّ الجهات لم يصدق كونهما اثنين، أي لم تصح الاثنيّة.

وبعبارة أُخرى:

إنّ نتيجة قولنا: هذا غير ذلك. هي أنّ وجود كلّ واحد منهما خارج عن وجود الآخر، وإنّ الثاني يوجد حيث لا يوجد الأوّل ويوجد الأوّل حيث لا يوجد الثاني، وهذه هي (المحدودية) و(التناهي)، في حين أنّنا اثبتنا في الأصل الأوّل: (عدم محدودية □ وعدم تناهيه).